وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

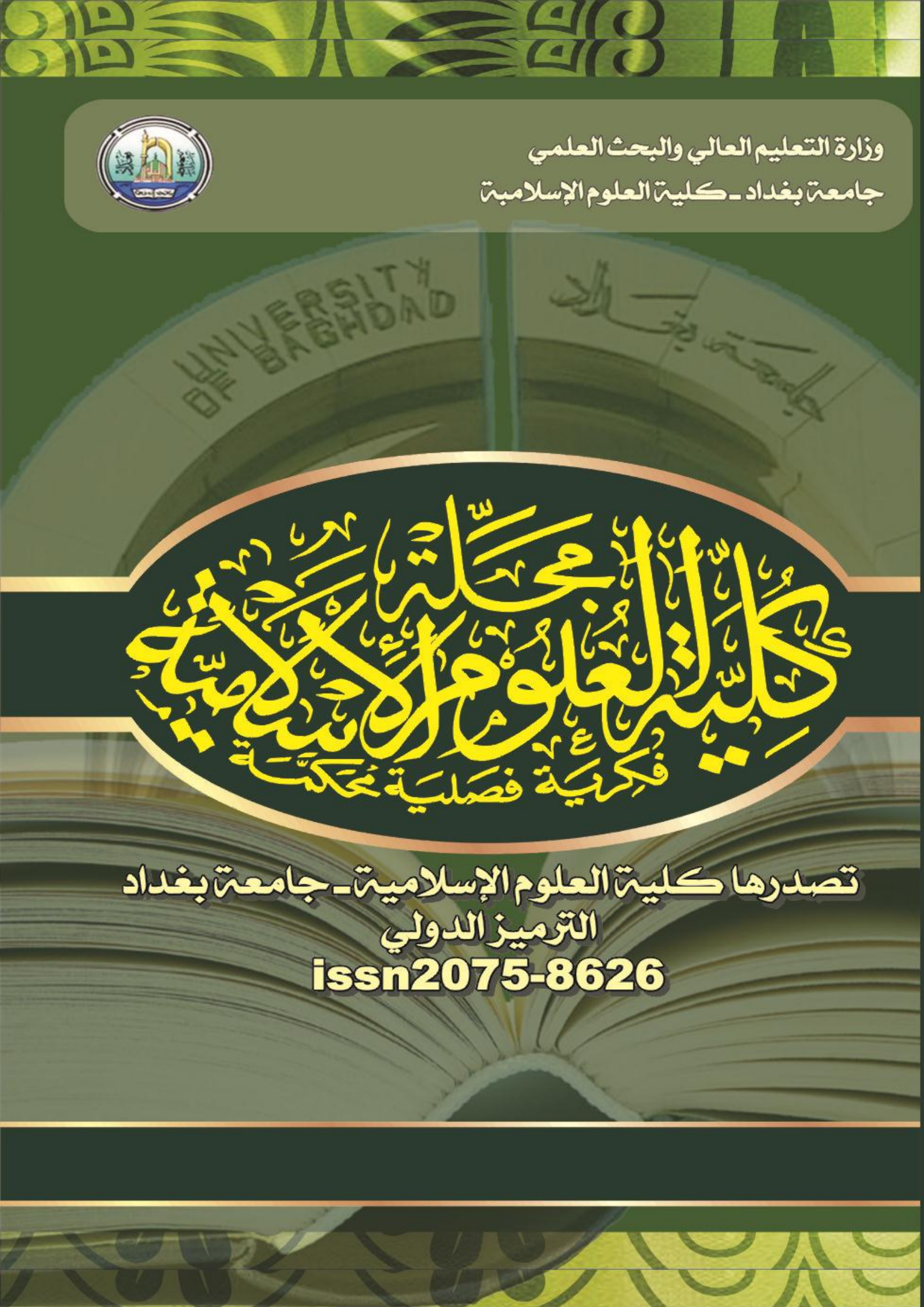

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

مجلة
كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

العدد ١٩

ربيع الثاني ١٤٣٠هـ
نيسان ٢٠٠٩م

المحتويات

الموضوع	الباحث	الصفحة
المحكم والمتشابه في القرآن الكريم	د. إسماعيل إبراهيم السامرائي	٨-٧٥
الكلمة الطيّبة والخبيثة في سورة إبراهيم عليه السلام	د.احمد جلوب جاسم العيساوي	٧٦-١١٣
قاعدة (يستحب الخروج من الخلاف) وأهميتها في حياة المسلم	د. مجيد علي العبيدي	١١٤-١٦٤
دلالة الاقتران ونماذج تطبيقية من الفقه الإسلامي	د. محمد جاسم محمد	١٦٥-٢٢٧
أثر الإغماء على تصرفات الانسان في(العبادات)	م.م. هناء محمد حسين	٢٢٨-٢٥٠
أحكام تجنيس المسلم بجنسية الدول غير المسلمة	د. عمر جسام عنيد	٢٥٢-٣٠١
خطبة النكاح في الفقه الإسلامي	د. نجم عبد الله ابراهيم و د. محمد نجيب الجوعاني	٣٠٢-٣٤٣

الموضوع	الباحث	الصفحة
الرضاعة في الشريعة الإسلامية	د. محمد عطشان عليوي و م.م. حسن محسن صيهود	٣٤٤- ٣٦٦
النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب	د. محمد جاسم عبد العيساوي	٣٦٧- ٤١٢
الأمان وأحكامه في الفقه الإسلامي	د. محمد سلمان حسين النعيمي	٤١٤-٤٤٦
التجسيم في الديانات السماوية	د. وليد عبد الجبار أحمد	٤٤٨٤٨٥
القلب في (لم، لما)	د. حاتم حمدان ابراهيم الشمري	٤٨٦٥٣١
توالي المنح في أسماء ثمار النخل ورتبة البلح	د. نصيف جاسم محمد الراوي	٥٣٢-٥٥٣
الفعل الماضي الواقع حالاً بين علماء العربية والاستعمال القرآني	م. م. عبد الرزاق علي حسين العكيدي	٥٥٤-٥٩٠

الفعل الماضي الواقع حالاً
بين علماء العربية والاستعمال القرآني

بحث تقدم به

م.م. عبد الرزاق علي حسين العكَيدي

المقدمة

بسم الله وأفضل الصلاة وأزكى السلام على سيّد الأنام سيّدنا محمّد فخر العالمين ومصباح الظلام، وعلى آله الطاهرين الكرام، وصحبه الشرفاء الأعلام.

وبعد: فقد دار الخلاف بين البصريين والكوفيين في كثير من مسائل العربية، اعتماداً على الأصول التي تمسك بها كل فريق و لم يحد عنها عند تقعيد اللغة. ومن المعروف عن البصريين الدقة في اختيار الشواهد التي قعّدوا اللغة على أساسها، فأخذوا بالغالب منها ووضعوا القاعدة على ضوئها، وما خالف القاعدة حملوه على السماع، ولا يقاس عليه، بخلاف الكوفيين الذين قعّدوها على ضوء الشاهد الواحد. ولكن البصريين كانوا يبالغون أحياناً في التمسك بالقاعدة حتى ألجأهم ذلك إلى كثرة التأويل، ورَدِّ كثير من القراءات؛ لذلك نجد قراءات كثيرة لا تنطبق عليها قواعدهم. ومما بالغ فيه البصريون الفعل الماضي الواقع موقع الحال، إذ أوجبوا تقدير(قد) معه بحجة أنَّ الماضي وقع وانتهى فلا يصلح للحال. ثم ارتبكوا في تحديد معناها، فمنهم من جعلها لتقريب الماضي من الحال، ومنهم من جعلها للتوقع، ومنهم من جعل التوقع والتقريب متلازمين فيها، وتجاهلوا معناها الرئيس، وهو التحقيق، والذي حاول هذا البحث إثباته مع الماضي الواقع موقع الحال استناداً على القرآن الكريم. وفي الوقت ذاته أجاز الكوفيون وقوع الماضي حالاً على الإطلاق. وقد حاول هذا البحث التوسط بين الفريقين، والاستناد على القرآن الكريم في تحديد مدى تطابقه مع قواعد الفريقين، معتمداً في ذلك على آراء النحاة أحياناً، وعلى ما يبدو لي من معنى الآية أحياناً أخرى. وقد توصلت إلى نتائج بيّنتها في ختامه. وبعد فإنّي لا أروم بهذا البحث مجرد مخالفة علماء العربية، أو محاولة التقليل منهم، فإنَّي استعيذ بالله من ذلك، فلهم من الفضل ما لا نرقى إلى ذرّة منه، وما رمته هو محاولة الوصول إلى حقيقة معنى الفعل الماضي الواقع موقع الحال، وأنا لا أجزم بأنَّ ما وصلت إليه من نتائج هو الحق، وإنما هو ما بدا لي وارتأيته، فإن كان صواباً فمن عند الله وفضله، وإن كنت قد جانبت الصواب

فزلّة نفسي. والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الباحث

أجاز النحاة مجيء الحال مفردةً وجملةً اسميةً كانت أم فعليةً، و لم يختلفوا في هذا إلّا في المصدر الواقع موقع الحال، وبعض الجمل التي فعلها ماضٍ، أو مستقبل[1]. والذي يهمنا هنا الفعل الماضي، والفعل الماضي الذي يصلح وقوعه حالاً على قسمين:

أولاً : الفعل الماضي المنفي: وهو أن يكون مسبوقاً بنفي، نحو: (جاءني زيدٌ ما ركب غلامُه)، فالماضي في هذه الحال لا يحتاج إلى(قد)، فهي من حيث المعنى لا يصلح تقديرها؛ لأنّ (قد) للتحقيق و(ما) للنفي والجمع بين نفي الفعل وتحقيقه في آنٍ واحدٍ منافٍ للمنطق. وقد علل الفرّاء عدم الجمع بينهما بقوله: ((فإذا رأيت (فَعَلَ) بعد (كانَ) ففيها (قد) مضمرة، إلّا أن يكون مع (كان) جحد فلا تضمر فيها (قد) مع جحد؛ لأنها توكيد، والجحد لا يؤكد، ألا ترى أنك تقول: (ما ذهبتُ)، ولا يجوز: (ما قد ذهبتُ)))[2].

وفي رأيي أن السبب في جواز وقوع الماضي المنفي حالاً ــ بالإضافة إلى عدم صحة تقدير(قد) ــ هو أن الماضي لا يُنفى إلّا بـ(ما)، أو(إن)، أو (لا)، والكثير في (ما) نفي الماضي القريب من الحال[3]، وفي (إنْ) نفي الماضي القريب من الحال[4]، و(لا) قد تنفي الماضي المراد به الاستقبال[5].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٦٤٠-٦٤١، شرح التصريح: ١/٥٨٠-٥٨١.

(2) معاني القرآن للفراء: ١/١٩٦.

(3) معاني النحو: ٤/١٦٤.

(4) ينظر: معاني النحو: ٤/١٧١.

(5) ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٧٧.

ثانياً: الماضي المثبت: وهو على ثلاثة أقسام[١]:

١. أن يكون مسبوقاً بـــ(إلّا)، كقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ**﴾ (الحجر:١١)، والسبب في صحة وقوعه حالاً ما ذكره الرضيّ بقوله: ((وإذا كان الماضي بعد (إلّا) فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو و(قد) أكثر، نحو: (ما لقيتُهُ إلّا أكرمني)؛ لأنّ دخول (إلّا) في الأغلب الأكثر على الأسماء، فهو بتأويل: (إلّا مكرماً لي)، فصار كالمضارع المثبت))[٢]، وعلله الصبّان بالتعليل نفسه[٣].

٢. أنْ يكون متلوّاً بـــ(أو)، نحو: (لأضربنَّهُ ذهب أو مكثَ). وجملة الحال هذه في تقدير شرط، أي: (إنْ ذهبَ وإنْ مكثَ)[٤]، والشرط ـــ كما يقول الدكتور فاضل السامرائي ـــ قد يدل على الحال[٥]، فيكون معنى المثال السابق: لأضربنَّه على أيّة حالٍ أجده عليها.

٣. أن يكون غير الحالتين السابقتين، ولكنه مسبوقٌ بـــ (قد)؛ لأنّ (قد) عند البصريين تقرّبه من الحال[٦].

أمّا إذا خلا من (قد) فقد اختلف النحاة في جواز وقوعه حالاً، ونقل لنا أبو البركات الأنباري هذا الخلاف قائلاً: ((ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز

---

[١] هذه الأحوال تُفهم من كلامهم عن الجمل الواقعة حالاً،متى تلزم الواو والضمير ومتى لا تلزم. ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢٧٦/٢، شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ٢ /٤٤،٤٥،٤٦، شرح التصريح: ٦١١/١-٦١٢، شرح الأشموني(مع حاشية الصبان): ٢٨٠/٢.

[٢] شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ٤٦/٢.

[٣] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٠/٢.

[٤] ينظر: شرح التصريح: ٦١٢/١، حاشية الصبان: ٢٨٠/٢.

[٥] ينظر: معاني النحو: ٥٨/٤.

[٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/١(مسألة ٣٢)، شرح المفصل: ٦٦/٢، مغني اللبيب: اللبيب: ٢٧٢/١.

أن يقع حالاً، واليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالاً، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوفٍ فإنه يجوز أن يقع حالاً))[1]. والذي أراه أن قوله: ((أو كان وصفاً لمحذوف)) غير دقيق؛ لأن المحذوف هو الذي يكون حالاً، والفعل الماضي يكون وصفاً لذلك المحذوف، وقد صرّح بذلك في قوله: (وصفاً لمحذوف). إلّا إذا أراد أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

فالخلاف ــ إذاً ــ محصور في الفعل الماضي المثبت إذا لم يكن مسبوقاً بـ (قد). وقد تناقلت كتب النحو نسبة جواز وقوع الماضي المجرّد من (قد) حالاً إلى الكوفيين، والأخفش الأوسط، ولم أجد في كتاب (معاني القرآن) للأخفش ما يثبت قوله بذلك، أو عدمه ولكنّ المبرّد ــ فيما وقفت عليه من المصادر ــ أقدم من نسب إليه هذا الرأي، وتابعه في ذلك النحاة الذين جاءوا بعده، فقد نسبه إليه عند حديثه عن الجمل التي تأتي بعد المعارف بقوله: ((فإن قلتَ : فأجرِ (كان) بعد المعرفة، واجعلها حالاً لها، فإنّ ذلك قبيح وهو على قبحه جائز في قول الأخفش))[2].

أما نسبته إلى الكوفيين، فأرى أنّها لا يمكن أن تُعمم على جميع الكوفيين، فالفرّاء ــ وهو من رؤساء المذهب الكوفي ــ لم يقل بذلك، بل وافق البصريين في وجوب وجود (قد) مع الفعل ظاهرةً، أو مضمرةً، وعبَّر عن ذلك بقوله: ((والعرب تقول: (أتاني ذهب عقله)، يريدون: (قد ذهب عقله). وسمع الكسائي بعضهم يقول: (فأصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير). فإذا رأيت (فَعَلَ) بعد (كانَ) ففيها (قد) مضمرة))[3].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٦٠(مسألة ٣٢).

(2) المقتضب: ٤/ ١٢٣.

(3) معاني القرآن للفرّاء: ١/١٩٥-١٩٦.

واحتج البصريون ومن تابعهم على عدم صحة مجيء الماضي حالاً ما لم تكن معه (قد) بأنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال وقت الإخبار به، وإنما هو وقتٌ مضى[1]، واحتج الكوفيون بالسماع والقياس.

فالسماع كقوله تعالى: ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً**﴾ (النساء:٩٠). فـ(حَصِرَتْ) في موضع الحال. وكقول أبي صخر الهذليّ:

وإنّي لتعْروني لذكراكِ نفْضَةٌ كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[2]

فـ(بلَّلَهُ) في موضع الحال.

وأما القياس، فيرون أنّ كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، ولأنّ الفعل الماضي يقع صفةً، فإنّ وقوعه حالاً جائزٌ أيضاً[3].

وتابع الكوفيين في ذلك عدد من النحاة، كابن مالك الذي أيّد بشدة مجيء الفعل الماضي حالاً مع خلوه من (قد) إذ قال: ((وزعم قوم أنّ الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلّا وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة))[4]، وأيّد الرضيّ ما ذهب إليه الكوفيون[5]، وكذلك المراديّ[6]،

---

[1] ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٣، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٦١(مسألة ٣٢)، التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٦(مسألة ٦٣).

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٦٠(مسألة ٣٢)، شرح المفصل: ٢/٦٧، شرح التسهيل: ٢/٢٨٦.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٦٠-١٦١(مسألة ٣٢)، شرح المفصل: ٢/٦٧.

[4] شرح التسهيل: ٢/٢٨٦.

[5] ينظر: شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ٢/٤٥.

[6] ينظر: الجنى الداني: ٢٧١.

وأبو حيّان بقوله: ((وإضمار(قد) قولٌ للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أنّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى إضمار (قد)، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً))[1]، واليه ذهب الخضريّ أيضاً[2].

أما مَن تابع البصريين فقد حاول التماس وجهٍ لما جاء من الفعل الماضي في موضع الحال من غير (قد)، بتقدير (قد)، أو تقدير موصوفٍ محذوف، أو غير ذلك. ويتجلى ذلك في تخريجهم ما احتج به الكوفيون، لاسيما قراءة الجمهور[3] قوله تعالى: ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَـــقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَـــتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـــتِلُوا قَوْمَهُمْ.....** ﴾ (النساء: ٩٠). فالجملة الفعلية (حَصِرَتْ صدورهم) في موضع حال عند الكوفيين، ومن تابعهم من غير تقديرٍ أو تأويلٍ، ومن لم يرتضِ هذا الرأي ذهب إلى تأويلها.

وقد اخترنا هذه الآية لأنّ الجدل دار حولها كثيراً، حتى كأنّه لم يرد من الفعل الماضي حالاً من دون (قد) إلّا هذه الآية بالرغم من كثرة ما جاء من آيات في ذلك وسنذكر طائفة منها لاحقاً[4]، ولسببٍ آخر هو أنّ حمل هذه الآية على الحال أسلم الوجوه التي أوّلت بها. ولبيان ذلك نذكر الوجوه التي أوّلت بها وهي:

الأول: أنّ فيها (قد) مضمرة، وعلى هذا يصح وقوع الفعل (حَصِرَ) حالاً من الضمير المرفوع في (جاؤوكم)، وهو (الواو).

وأشار إلى هذا الوجه الزجّاج، ونسبه إلى النحويين قائلاً: ((معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم؛ لأن (حصرت) لا يكون حالاً إلّا بـــ (قد)))[5]، وتبعه

---

[1] البحر المحيط: ٨/٤١٥.

[2] ينظر: حاشية الخضري: ١/٤٤٩.

[3] ينظر: البحر المحيط: ٣/٣٣٠.

[4] ينظر هذا البحث: ١٨، ١٩، ٢٠ الهامش رقم(١).

[5] معاني القرآن وإعرابه: ٢/٧٢.

في ذلك النحّاس[١]، ومكي القيسيّ[٢]، والزمخشريّ[٣]، والعكبريّ بقوله: ((والثالث: أنّ (قد) معه مقدرة، أي: (قد حصرت)، ونحن نجوّز ذلك))[٤]، وابن يعيش[٥]، ونسبه المراديّ إلى المبرّد[٦]، ولم أجد المبرد يذكر رأياً كهذا عند حديثه حديثه عن الآية في كتابه (المقتضب)، وتوهم الدكتور طه محسن حين خرّج هذه النسبة في هوامش تحقيقه لكتاب (الجنى الداني) بالإشارة إلى كتاب (المقتضب:٤/١٢٣ــ ١٢٤)[٧]، والمبرد لم يتطرّق إلى هذا الوجه إطلاقاً.

ومن الغريب أن ينسب ابن هشام إلى الأخفش الأوسط تخريج الآية على إضمار (قد)، إذ قال: ((فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل (جاء) على إضمار (قد)))[٨]. وكل المصادر التي وقفتُ عليها أشار أصحابها إلى أنَّ الأخفش يوافق الكوفيين في عدم إضمار (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً.

كما أشار إلى هذا الوجه الآلوسي ضمن عدة وجوه[٩].

وهذا الوجه يؤخذ عليه تقدير محذوف، و ((الأصل عدم التقدير))[١٠]. وتقدير (قد) ليس بحجة على الكوفيين؛ لأنّه كما قال العكبري ــ آنفاً ــ عن تقدير (قد): ((ونحن نجوّز ذلك))، يمكن للكوفيين القول: إنّنا نجوّز عدم تقديرها.

---

[١] ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢/١٥٦.

[٢] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠٥.

[٣] ينظر: الكشاف: ١/٤٢٠.

[٤] التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩ (مسألة ٦٣).

[٥] ينظر: شرح المفصل: ٢/٦٧.

[٦] ينظر: الجنى الداني: ٢٧١.

[٧] ينظر: الجنى الداني: ٢٧١ هامش رقم (٤٠٨)، ويراجع كلام المبرد في المقتضب: ٤/١٢٣ــ١٢٤.

[٨] مغني اللبيب: ٢/٧٢.

[٩] ينظر: روح المعاني: ٥/١١٠.

[١٠] مغني اللبيب: ١/٢٧٢.

الثاني: أنّ جملة (حصرت صدورهم) في موضع جر صفة. وانقسم الذين قالوا بذلك على قسمين:

١. إنّ الجملة في موضع جر صفة لـ (قوم) محذوف، فيكون (قوم) المحذوف حالاً من ضمير الواو في (جاؤوكم). وقد وهم أبو البركات الأنباري حين قال: ((أن تكون صفة لـ(قومٍ) مقدّر، ويكون التقدير فيه: (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)، والماضي إذا وقع صفةً لموصوفٍ محذوفٍ جاز أن يقع حالاً بالإجماع))[١]، فقوله: ((والماضي إذا وقع صفة.....الخ))، غير دقيق؛ لأنّه ليس في المحذوف هنا دلالة على أنّ الماضي حال، وإنما هو صفة لـ (قوم) المحذوف الذي هو الحال، إلّا إنْ كان قد قال ذلك من قبيل أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، ومع هذا لا يكون حالاً أيضاً، وإنما هو تابع للحال أو جزء منه، والذي سوّغ للحال هو (قوم) المحذوف وليس الفعل الماضي.

ونسب الزمخشري هذا الوجه إلى المبرد بقوله: ((وجعله المبرد صفة لموصوف محذوف على: (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)))[٢]، وتابعه وتابعه في ذلك أبو حيّان، ونسبه إلى المبرد أيضاً فقال: ((وعن المبرد قولان: أحدهما: أنّ ثَمَّ محذوفاً هو الحال، وهذا الفعل صفته، أي: (جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)))[٣]. و لم أجد هذا القول عند المبرد، فقد تحدث عن الآية في كتابه (المقتضب)، و لم يذكر هذا القول أو يلمّح إليه[٤]. وممن ذهب إلى تخريج الآية على هذا الوجه العكبري بقوله: ((نقدّر أنّه وصفٌ، ولكن

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢/١ (مسألة ٣٢).

[٢] الكشاف: ٤٢٠/١.

[٣] البحر المحيط: ٣٣٠/٣.

[٤] يراجع: المقتضب: ١٢٤/٤.

الموصوف محذوف تقديره: (أو جاؤوكم قوماً حصرت)، فـ (قوماً) هو الحال، و(حصرت) نعت لها))[1]، وأشار الآلوسي إلى هذا الوجه أيضاً[2].

والذي أراه أنّ هذا الوجه فيه ضعف من جهتين، أحدهما: أنّ الحال لا تحذف إلّا بوجود قرينة تدل عليها، وأكثر ما يكون هذا الحذف إذا كانت قولاً يغني عنه مقوله المذكور في الجملة[3]، كقوله تعالى: ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۞ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ**﴾ (الرعد: الآيات: ٢٣ ــ ٢٤)، أي: (قائلين سلامٌ عليكم).

والجهة الأخرى: أنّ الحذف خلاف الأصل[4]، وجواز الحذف في بعض المسائل لا يعني أنّه يخرجه عن مخالفة الأصل، ولكن لا بأس به إن جاء بما يحسّن المعنى أو يعين على صحة القاعدة، كما يقول ابن مالك: ((وحق المحذوف المقدر ثبوته أنْ يدل على معنى لا يُدرك بدونه))[5]. فما المعنى الجديد الذي يُدرك في تقديرهم (قوماً) محذوفاً ؟ والجواب ــ في رأيي ــ هو لا شيء؛ لأنّ قوله: ((جاؤوكم)) ضمير (الواو) فيه دلّ على أنّ الذين جاؤوا هم قومٌ أو جماعة، و (حصرت صدورهم) دلت على أنّ حال هؤلاء القوم (ضائقة صدورهم)، فلا حاجة أنّ نقدّر محذوفاً، ونتأوّل مخالفين الأصل بذلك لنصل في النهاية إلى المعنى نفسه قبل التقدير ــ والله أعلم ــ.

٢. . إنّ الجملة في موضع جر صفة لـ (قومٍ) في أول الآية. وأشار إليه مكي القيسي من دون نسبة بقوله: ((وقيل: (حصرت) في موضع خفضٍ نعتٌ

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩(مسألة ٦٣).

[2] ينظر روح المعاني: ١١٠/٥.

[3] ينظر: شرح الأشموني (مع حاشية الصبان): ٢٨٧/٢.

[4] ينظر: الأشباه والنظائر: ٨٢/١.

[5] شرح التسهيل: ٢٨٦/٢.

لـــ(قوم)))[1]، وهو أحد الوجوه التي خرّج بها أبو البركات الأنباري الآيـــة، إذ قال: ((أنْ تكون صفةً لـــ(قوم) المجرور في أول الآية))[2]. وإليـــه ذهـــب العكبري بقوله: ((هو جرٌّ صفة لـــــ(قوم)، ومـــا بينـــهما صـــفة أيضـــاً؛ و(جاؤوكم) معترض، وقد قرأ بعض الصحابة: (بينكم وبينهم ميثاقٌ حَصِرَتْ صدورُهم) بحذف (أو جاؤوكم)))[3].

وهذه القراءة لسيدنا أُبيّ بن كعب ﷺ، ولكنـــها ذُكـــرت بحـــذف (أو جاؤوكم)عند النحاس[4]، والعكـــبري ـــ كمـــا مـــرّ آنفـــاً ـــ، وذكرهـــا الزمخشري[5]، وأبو حيان[6]، وابن هشام[7] بحذف (أو) فقط.

ويُفهم من ردِّ الآلوسي مثل هذا الوجه أنّه يُستشهَد بقراءة (حَصِراتٍ)[8]، و(حاصِراتٍ)[9]على صحته، على اعتبارهما صفتين مجرورتين، إذ قال: ((وكذا ((وكذا قراءة (حَصِراتٍ)، و(حاصِراتٍ)، واحتمال الوصفية السببية لـــ(قوم)؛ لاستواء النصب والجر بعيد))[10]. وأرى الآلوسي محقاً في عدم إجـــازة هـــذا الوجه؛ لأن حمل القراءتين الأخيرتين على الوصف ضعيف؛ لأن فيه الفصـــل بين الصفة والموصوف بـــ(أو جاؤوكم)، والصفة والموصوف كالجزء الواحد،

---

[1] مشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢/١ (مسألة ٣٢).

[3] التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٩/١، وينظر: البحر المحيط: ٣٣٠/٣.

[4] ينظر: معاني القرآن للنحاس: ١٥٦/٢.

[5] ينظر: الكشاف: ٤٢٠/١.

[6] ينظر: البحر المحيط: ٣٣٠/٣.

[7] ينظر: مغني اللبيب: ٧٢/٢.

[8] وهي قراءة الضحّاك. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ٢٨.

[9] وهي قراءة جناح بن حُبيش. ينظر: المصدر نفسه: ٢٨.

[10] روح المعاني: ١١٠/٥.

لا يجوز الفصل بينهـــا إلّا في ضرورة الشعر[١]، والقرآن الكريم مـــترّهٌ عـــن الضرورة. فالعطف على(قوم) في الآية لا يستقيم، والقراءتان تُحملان علـــى الحال من ضمير الواو في (جاؤوكم)، من غير ضرورة، ولا إشكال في ذلك، فالكسرة علامة النصب في جمع المؤنث السالم.

وأما ما ذهب إليه العكبري من جعل (حصرتْ) صفةً لـــ(قوم)، و (جاؤوكم) جملة اعتراضية على اعتبار أنّ الجملة الاعتراضية يصح وقوعها بـــين الموصـــوف وصفته. فأراه أنّ المعنى يتعارض معه ـــ والله أعلم ـــ، فقد ذكـــر البيضـــاوي في تفسير (يَصِلون) قائلاً: ((يتصلون وينتـــهون إلى قـــومٍ عاهـــدوكم ويفـــارقون محاربتكم))[٢]، وقال في تفسير (جاؤوكم): ((عطف على الصلة، أي: أو الـــذين جاؤوكم كافين عن قتالكم، وقتال قومهم))[٣]، ونتيجة ذلك أنّ المســـتثنى مـــن القتال صنفان: صنف لحقوا بالقوم الذين عاهدوا سيدنا النبيّﷺ على عدم قتـــال المسلمين، وصنف أتوا إليه ﷺ لا يريدون قتال قومهم، ولا قتال المسلمين وهم بنو مدلج[٤]، وقيل هلال بن عويمر[٥]. وعبّر البيضاوي عن هذين الصـــنفين بقـــول: ((استثنى مِنَ المأمور بأخذهم وقتلهم مَنْ ترك المحاربين فلحق بالمعاهدين، أو أتـــى الرسول ﷺ وكفّ عن قتال الفريقين))[٦].

ومن هنا يتبين لنا أن (حصرت) خاصٌ بمن جاؤوا إلى سيدنا الـــنبيّ ﷺ، فـــإذا جعلناها صفة لـــ(قوم) فإنّها تعود على الصنف الأول ـــ والله أعلم ـــ.

---

[١] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢/٢٧٧.

[٢] تفسير البيضاوي: ٢/٢٣١.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٢٣٢.

[٤] ينظر: الكشاف: ١/٤٢٠.

[٥] ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٢/١٥٥.

[٦] تفسير البيضاوي: ٢/٢٣٢.

وتغيّر المعنى ــ في رأيي ــ ينطبق على ما احتج به العكبري من قراءة سيدنا أُبيّ برواية حذف (أو جاؤوكم) كلها. أمّا رواية حذف (أو) فقط فهي لا تدل ــ برأيي ــ على أنّ (حصرت) في موضع جر صفة لـ (قوم)؛ لذلك خرّجها الزمخشري على الحال، فقال: ((وفي قراءة أُبيّ: (بينكم وبينهم ميثاقٌ جاؤوكم حَصِرتْ صدورهم)، بغير (أو)، ووجهه أنْ يكون (جاؤوكم) بياناً لـ(يصلون)، أو بدلاً، أو استئنافاً، أو صفةً بعد صفة لـ (قوم). (حصرت صدورهم) في موضع الحال بإضمار (قد)))[1].

والذي يدل على أنّها ليست صفة لـ (قوم) في قراءة سيدنا أُبيّ برواية حذف (أو) أنّنا إذا جعلنا (جاؤوكم) صفة لـ(قوم)، لا تصلح (حصرت) أن تكون صفة لـ (قوم)؛ لاختلال المعنى على ما ذكرنا سابقاً، وإذا جعلناها بدلاً أو استئنافاً، فإنّنا سنفصل بين الصفة والموصوف بغير الجملة الاعتراضية، وهذا غير جائز؛ لأنّهما كالشيء الواحد[2]، أمّا إذا قلنا: إنّ (جاؤوكم) بيانٌ لـ(يصلون)، فإنّ هذا لا يجوز؛ لأنّ النحاة منعوا أنْ يكون عطف البيان في الجمل[3].

كما يمكن أن يُحتج على العكبري بأنّ ما يؤيد إرادة الحال قراءة (حَصِراتٍ)، وقراءة (حاصِراتٍ)، اللتان ذكرناهما سابقاً، وقراءة الحسن البصري: (حَصِرَةً صدورهم)[4].

الثالث: أنّ المراد بـ(حصرت صدورهم) الدعاء، فتكون جملةً اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وأول من ذهب إلى هذا الوجه المبرّد بقوله: ((.....ولكنّ مخرجها ــ والله أعلم ــ إذا قُرئت كذا الدعاءُ، كما تقول: (لُعِنوا، قُطِعَتْ

---

[1] الكشاف: ١/٤٢٠.

[2] ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢/٢٧٧.

[3] ينظر: مغني اللبيب: ٢/٩٩، شرح التصريح: ٢/١٥٢، معاني النحو: ٣/١٨٥.

[4] ونُسبت إلى يعقوب أيضاً. ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٢٥١.

أيديهم). وهو من الله إيجاب عليهم))[1]، وتابعه في ذلك مكي القيسي[2]، وأبو البركات الأنباري بقوله: ((أنْ يكون محمولاً على الدعاء، لا على الحال، كأنّه قال: (ضيّقَ الله صدورهم)، كما يقال: (جاءني فلانٌ وسّع الله رزقه)..... فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء، وهذا كثيرٌ في كلامهم))[3]، وقال به العكبري أيضاً[4].

ويؤخذ على هذا الوجه ارتباك المعنى معه، وبهذا ضعّفه ابن هشام بقوله: ((ورُدَّ بأنّ الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتّجه))[5]، وبمثله ردَّ الآلوسي هذا الوجه[6]. وأرى أنّ ابن هشام، والآلوسي محقّان في ردّهما؛ لأنّ المعنى سيكون سيكون ــ والله أعلم ــ: ضيّق الله صدورهم عن مقاتلتكم ومقاتلة قومهم. فعدم مقاتلتهم قومهم لا يخدم مصلحة المسلمين قياساً بمقاتلتهم إيّاهم، بل العكس، ولو كان هناك دعاءٌ لدُعيَ عليهم بمقاتلة قومهم؛ لأنّ ذلك يشدُّ من أزر المسلمين، ويضعف من قوة الكافرين بأنْ يُفتَنوا بالقتال فيما بينهم.

الرابع: أنْ تكون جملة (حصرت صدورهم) بدلَ اشتمالٍ من: (جاؤوكم).

وذكر هذا الوجه أبو حيّان، ونسبه إلى العكبري عند حديثه عن الوجوه التي أجازها العكبري، فقال: ((وأجاز أيضاً أن يكون (حصرت) بدلاً من (جاؤوكم)، قال: بدل اشتمال؛ لأنّ المجيء يشتمل على الحصر وغيره))[7]. و لم أجد للعكبري قولاً كهذا في كتابيه (التبيان في إعراب القرآن)، و (التبيين عن مذاهب النحويين

---

[1] المقتضب: ١٢٤/٤. وينظر: معاني القرآن للنحاس: ١٥٥/٢، البحر المحيط: ٣٣٠/٣، روح المعاني: ١١٠/٥.

[2] ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٠٥/١.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢/١ (مسألة ٣٢).

[4] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩ (مسألة ٦٣)، التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٩/١.

[5] مغني اللبيب: ٧٢/٢.

[6] ينظر: روح المعاني: ١١٠/٥.

[7] البحر المحيط: ٣٣٠/٣.

البصريين والكوفيين). وأشار إلى هذا الوجه الآلوسي أيضاً من دون أن ينسبه إلى أحد[١].

وقد ردَّ ابن هشام هذا الوجه بقوله: ((وقيل بدل اشتمال من (جاؤوكم)؛ لأنَّ المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بعدٌ؛ لأنَّ الحصر من صفة الجائين))[٢].أي أنَّ الحصر من صفات الذين جاؤوا، لا من صفات المجيء.

الخامس: أنَّ جملة (حصرت) بيانٌ لـ(جاؤوكم).

وذكر هذا الوجه الزمخشري و لم ينسبه إلى أحد، إذ قال: ((وقيل: هو بيان لـ(جاؤوكم)))[٣]. وأشار إليه الآلوسي[٤].

والذي أراه أنَّ هذا الوجه مردودٌ؛ لأنَّ النحاة جعلوا من شروط البيان ألّا يكون جملةً ولا تابعاً لجملة.

السادس: أنْ يكون خبراً بعد خبر.

وأول من أشار إلى هذا الوجه الزجّاج بقوله: ((وقال بعضهم: (حصرت صدورهم) خبر بعد خبر، كأنّه قال: (أو جاؤوكم)، ثم أخبر فقال: (حصرت صدورهم أنْ يقاتلوكم)))[٥]. والمقصود من قوله: (خبر بعد خبر) أنَّها جملة خبرية مستقلة. وقد نسبه النحّاس إلى الزجّاج بقوله: ((وقال أبو إسحق: يجوز أن يكون خبراً بعد خبر))[٦]، وذكر أبو البركات الأنباري هذا الوجه ضمن عدة وجوه[٧]، ونسبه أبو حيّان إلى الزجّاج أيضاً بقوله: ((وقال الزجّاج: (حصرت

---

[١] ينظر: روح المعاني: ١١٠/٥.

[٢] مغني اللبيب: ٧٢/٢.

[٣] الكشاف: ٤٢٠/١.

[٤] ينظر: روح المعاني: ١١٠/٥.

[٥] معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٢.

[٦] معاني القرآن للنحاس: ١٥٥/٢.

[٧] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٢/١ (مسألة ٣٢).

صدورهم) خبر بعد خبر))[1]. وكلام الزجّاج واضح، وهو أنَّه لم يقل ذلك كما ذكر النحّاس، وأبو حيّان، وإنّما نسب القول إلى بعضهم.

وكل ما تقدم ذكره من وجوه، وما صاحبها من ضعف، وتكلّف ما هو إلّا محاولة التهرّب من القول بوقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد). ولا شك بعد ذلك في أنَّ الآية محمولة على الحال، ويؤيد هذا القراءات التي قُرئت بها والتي ذكرناها سابقاً، فكلها تدل على أنَّ (حصرت) في الآية في موضع الحال، يضاف إلى ذلك أنَّه لا تكلف فيه بخلاف الوجوه الأخرى.

إنَّ الذي دفع البصريين إلى تقدير (قد)، هو أنّها ــ كما يقولون ــ تقرّبه من الحال[2].

وأشار النحاة إلى أنَّ من معاني (قد): التقريب، أي تقريب زمن الفعل الماضي من زمن الحال. وأشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري[3]، والعكبري[4]، وذكره ابن الخبّاز بقوله: ((قد: وتدخل على الماضي والمضارع، فمعناها في الماضي تقريبه من الحال، وهو زمان إخبارك به))[5]، وقال ابن يعيش: (((قد) حرف معناه التقريب، وذلك أنّك تقول: (قام زيد)، فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلّا أنَّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ(قد) فقد قربته مما أنت فيه ولذلك قال المؤذن: (قد قامت الصلاة)، أي: قد حان وقتها في هذا الزمان))[6]، وقال في موضع آخر: ((.... فإنْ جئت معه

---

[1] البحر المحيط: ٣٣٠/٣.

[2] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/١ (مسألة ٣٢)، شرح المفصل: ٦٦/٢، مغني اللبيب: ٢٧٢/١.

[3] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦١/١ (مسألة ٣٢).

[4] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٧ (مسألة ٦٣).

[5] الغرّة المخفيّة في شرح الدرة الألفية: ٧٨/١.

[6] شرح المفصل: ١٤٧/٨.

بـــ(قد) جاز أن يقع حالاً؛ لأنَّ (قد) تقرّبه من الحال))[1]، وتحدّث الرضيّ عـــن هذا المعنى بقوله: ((ولمثله التزموا (قد) إما ظاهرة أو مقدرة في الماضـــي إذا كـــان حالاً..... ولفظة (قد) تقرّب الماضي من حال التكلّم فقط، وذلك لأنَّـــه كـــان يُستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية))[2]، وذكر المرادي (قد) وإفادتها معـــنى التقريب قائلاً: ((لا ترِد للدلالة عليه إلّا مع الماضي؛ ولذلك تلزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً))[3]، وإليه أشار ابن هشام في حديثه عن معاني (قد) بقوله: ((الثاني: تقريب الماضي من الحال، فتقول: (قام زيدٌ)، فيحتمل الماضي القريب، والماضـــي البعيد، فإن قلتَ: (قد قامَ) اختصَّ بالقريب))[4]. وهذا يعني أنَّ (قـــد) تخصـــص الماضي الذي بعدها بالقريب دون البعيد، وهذا ما يُفهم من ظاهر كلام النحـــاة آنفاً. وهذا لا يجعل زمن الفعل الماضي حالاً، وإنما هو باقٍ على مضيّه، ولكنّهـــا تجعل دلالته مقصورةً على الماضي القريب من الحال. والذي يتبين لي ـــ والله أعلم ـــ أنَّ المقصود بالتقريب:تقريب الفعل الماضي وجعله متّصلاً بزمن الحال، وليس مجرد تخصيصه بالماضي القريب.

وهناك قسم من النحاة ذكروا شرطاً لإفادتها التقريب، وهو أن يكون ملازمـــاً معنى التوقع الذي أقرّه كثير من النحاة لـــ(قد) اعتماداً على كلام ســـيبويه الآتي، وهو في الحقيقة لم يفرد لها معنى التوقع، وإنما جعله مع التقريب يكمّـــل أحـــدهما الآخر على ما سنبينه. والتقريب على قول هؤلاء لا تدل عليه (قد) إلّا إذا كـــان الفعل متوقّعاً.

ولعلَّ سيبويه أقدم من حدد هذا المعنى بدقّة في قوله: ((وأمّا (قـــد)، فجـــوابٌ لقوله: لَمّا يفعل، فتقول: قد فَعَلَ، وزعم الخليل أنَّ هذا الكلام لقـــوم ينتظـــرون

---

[1] المصدر نفسه: ٦٦/٢.

[2] شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ٤٤/٢.

[3] الجنى الداني: ٢٧١.

[4] مغني اللبيب: ٢٧٢/١.

الخبر))[1]. والمقصود بذلك أنَّ هناك فعلٌ متوقع ينتظره السامع، والى حد اللحظة السابقة لقول المتكلم (قد فعل)، فإنَّ الفعل المتوقع لم يقع بعد، وفي اللحظة التي يقول فيها القائل: (قد فعل) يكون الفاعل قد ابتدأ جزءاً من الفعل، فيكون جزء من الفعل قد وقع حين نظر المتكلم فرأى الفعل قد ابتدأ بالوقوع، واستمر وقوعه أثناء نطقه (قد فعل). فالفعل فيه اتصال بين الماضي والحاضر. ونذكر مثالاً لبيان ذلك: لو أنّ شخصاً كان ينتظر ركوب الأمير، وهو متوقع من الأمير هذا الفعل، فسمع قائلاً يقول: (قد ركب الأمير)، فالقائل رأى الأمير قد ابتدأ بالركوب فقال: (قد ركب الأمير)، وعند نطقه هذه الجملة فإنّ الأمير لا يزال مستمراً بالركوب، فصار جزء من الفعل ماضياً وهو عندما رآه بدأ بالركوب، والجزء الآخر حالاً وهو ركوب الأمير أثناء نطق المتكلم بالجملة.

فكلام سيبويه مفاده أنّ (قد) داخلة على فعل زمنه الماضي متصل بالحال، وعبّر عن هذا التداخل بقوله: ((لّما يفعل))؛ لأنّ (لّما): ((تنفي الفعل المضارع، وتقلب زمنه إلى المضي المتصل بالحال))[2]. وهذا النفي المستمر من الماضي إلى الحال إذا أردنا الإجابة عليه، أي أردنا إثباته قلنا (قد فعل). فكأنه أراد أنّ (قد) تدخل على فعلٍ ماضٍ مثبتٍ متصلٍ بالحال جواباً لقوله (لّما يفعل)، أي: الفعل المنفي بـ(لّما) التي تفيد نفي الزمن الماضي المستمر إلى الحال.

وقد بين ابن السرّاج هذا المعنى صراحةً بقوله: ((... فأمّا المستقبل والماضي، فلا يجوز إلّا أنْ تُدخل (قد) على الماضي فيصلح حينئذٍ أنْ يكون حالاً، تقول: (رأيتُ زيداً قد ركب)، أي: راكباً، إلّا أنَّك إنّما تأتي بـ(قد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعاً، فتأتي بـ(قد) ليُعلَم أنّه قد ابتدأ بالفعل، ومرَّ منه جزء. والحال معلوم منها أنّها تتطاول، فإنّما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه، ولولا ذلك لم يجز، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله، ولا

---

[1] كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السلام هارون): ٢٢٣/٤.

[2] معاني النحو: ١٦٢/٤.

بد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة، وإما مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً))[1]. والذي أراه أنّ ابن السرّاج بالرغم من تحديده الدقيق معنى التقريب الملازم معنى التوقع في (قد)، إلّا أنَّ إيجابه لتقديرها مع كل فعلٍ ماضٍ خلا منها ووقع حالاً غيرُ دقيق، وإنما يختص ذلك بالأفعال المتوقعة. وهو نفسه أشار إلى ذلك في بداية كلامه السابق حين قال: ((إلّا أنَّك إنّما تأتي بـ(قد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقعاً، فتأتي بـ(قد) ليُعلَم أنّه قد ابتدأ بالفعل، ومرَّ منه جزء)).

وممن ذهب هذا المذهب: الزمخشريّ الذي جعل من شروط التقريب أنْ يكون الفعل متوقعاً إذ قال: (((قد) تقرّب الماضي من الحال إذا قلت: (قد فعل)، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، ولا بد فيه من معنى التوقع))[2]. وابن مالك بقوله: ((أن تكون حرف تقريب، فتدخل على فعلٍ ماضٍ متصرّفٍ متوقّعٍ، أي: منتظرٍ، لتقرّبه من الحال))[3]. ومن هنا يتضح لنا أنَّ الفعل إذا كان متوقعاً لا بد أن يلازمه معنى التقريب؛ لأنّ زمني الماضي والحال يتصلان فيه، وقد بيّنّا هذا في حديثنا عن قول سيبويه في التوقّع.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ معنى التحقيق لا يفارق (قد) مع هذه المعاني، أو من دونها[4].

والذي أراه أنَّ هناك لبس في إيضاح معنيي التقريب، والتوقع، فقسم من النحاة جعل التقريب معنًى على حِدة، والتوقع على حدة أيضاً. وقسم جعل التوقع مشروطاً بملازمة التقريب له. وقسم جعل من شروط التقريب أن يكون الفعل متوقعاً.

---

(١) الأصول في النحو: ٢١٦/١.

(٢) المفصّل: ٤٣٣.

(٣) شرح التسهيل: ٤٢٣/٣.

(٤) ينظر: معاني النحو: ٢٦٩/٣.

وخلاصة القول أنَّ (قد)الداخلة على الفعل الماضي الواقع حالاً لابد فيها من أحد المعاني الثلاثة السابقة (التحقيق، أو التقريب، أو التوقع)، والتحقيق لا يفارقها، وقد تجتمع فيها هذه المعاني في جملة واحدة، وقد ينفرد التحقيق وحده، أو يأتي معه معنى آخر، إلّا التوقع فلا بد معه من التقريب، وهو يأتي في حالات مخصوصة حين يكون السامع منتظراً وقوع الفعل متوقعاً ذلك. ولا بد في التوقع من معنى التقريب، والتقريب لا يجب معه التوقع. وقد لخّص الرضيّ هذه المعاني بقوله: ((هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بد فيها من معنى التحقيق، ثم إنّه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، في الماضي: التقريب من الحال مع التوقع، أي: يكون مصدره متوقعاً لمن تخاطبه، واقعاً عن قريب، كما تقول لِمن يتوقع ركوب الأمير (قد ركب)، أي: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة). ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول: (قد ركب) لِمن لم يكن يتوقع ركوبه))[1].

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا أنَّ الفعل الماضي إذا كان متوقعاً فلا إشكال فيه إذ يتصل فيه زمن الماضي بالحال عند الإتيان به حالاً. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا عن الأفعال الماضية التي وقعت حالاً ومعها (قد) وهي ليست متوقعة؟، وماذا عن الأفعال الماضية التي وقعت حالاً من دون قد ؟.

لقد مرّ بنا أنَّ (قد) تأتي مع الفعل الماضي الواقع حالاً لتقرّبه من زمن الحال، وبعبارة أدق: لتجعله مختصاً بالماضي القريب دون البعيد على قول من جعل التقريب تخصيص الماضي بالقريب دون البعيد، كما بيّنا سابقاً أنَّه على هذا القول لا يعني أنّ الماضي أصبح حالاً، بل هو باقٍ على زمنه الماضي. فهو على هذا متساوٍ مع الماضي غير القريب من الحال (أي الذي لم تأتِ معه قد) من جهة

[1] شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر): ٤/٤٤٤ ــ ٤٤٥.

كونهما ماضيين، ولا فرق بينهما سوى أنّ الأول قريب من الحال، والثاني يحتمل القرب والبعد. أمّا على اعتبار التقريب تعبيراً عن تقريب الفعل الماضي مع جعله متّصلاً بالحال، فإنّه لا إشكال في ذلك. ولكن لا يمكننا الجزم بأنّ (قد) لا تأتي إلّا لهذا المعنى، وسنبيّن هذا إن شاء الله تعالى.

ولا بد لنا أنْ نعلم أنّ ما جاء من الفعل الماضي حالاً من دون (قد) كثير، بل كثير جداً، حتى وصفه أبو حيّان بالصحة والكثرة بقوله: ((ومذهب الكوفيين والأخفش أنّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى إضمار (قد)، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً))[1]. ووصفه بالكثرة فقط بقوله: ((... فقد جاء منه ما لا يُحصى كثرةً بغير (قد)))[2]. وما كانت كثرته بهذا الحجم لا يمكن ردّه، كما لا يمكن تأويل كل ما جاء منه على إضمار (قد) ــ في رأيي ــ، لا سيما أنّنا نعلم أنّ الأصل عدم التقدير[3]، وبخاصة مع الكثرة[4]، فقد وقع في القرآن الكريم، وكلام العرب بكثرة من دون (قد) ومعها. ولم يذكر لنا النحاة ــ فيما أحسب ــ السبب أو المعنى الذي وقع لأجله الفعل الماضي حالاً، وإنما اكتفى قسم منهم بإجازة وقوعه من دون (قد) على الإطلاق، وحاول قسم آخر تأويله بأية سبيل ليدخله في زمن الحال، أو يقربه منه.

والحقيقة فيما أرى أنّ كل ما ذكروه من تقدير (قد)، أو غير ذلك لا يغني عن حقيقة وقوع الفعل الماضي حالاً، فهو واقع بزمن الماضي مع (قد)، ومن دونها، وأنّ مجيء (قد) معه أحياناً، وعدم مجيئها هو لمعانٍ أُخر، لا لتغيير زمن الفعل عن الزمن الماضي. وسنأتي على ذكر هذه المعاني إن شاء الله تعالى.

---

(1) البحر المحيط: ٤١٥/٨.

(2) المصدر نفسه: ٣٣٠/٣.

(3) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٦/٢، الأشباه والنظائر: ٨٢/١.

(4) ينظر: شرح الأشموني (مع حاشية الصبان): ٢٨٥/٢.

وقد ذكر العكبري في معرض رده على الكوفيين رأياً لم يُسبق إليه، و لم ينتبه إليه مَن جاء بعده ـــ فيما اطّلعت عليه من مصادر ـــ، وإنْ كان قد قاله لإجازة وقوع الفعل الماضي حالاً من دون (قد)، وإنّما لتأكيد صحة مذهب البصريين، وللخروج من الإشكال في قوله تعالى: ﴿... **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**... ﴾ (النساء: من الآية ٩٠)، فقال: ((والرابع: أنّ حَصْرَ صدورهم كان موجوداً وقت مجيئهم، فالفعل هنا لم ينقطع بخلاف مسألتنا))[1].

وهذا الرأي لم يحل الإشكال، فالحال ـــ كما ذكر ـــ لم تنقطع، وكانت موجودة وقت مجيئهم، لكن السؤال يبقى قائماً: لِمَ ذُكرتْ هذه الحال بلفظ الماضي مع كونها موجودة وقت المجيء ؟.

ومع ذلك فإنّي أرى أنّ هذا الرأي يمكن أن يكون مَنفذاً للخروج من الإشكال السابق، ويمكننا أن نؤسس على ضوءه قاعدةً تكون وسطاً بين ما ذكره كل من البصريين والكوفيين، فلا نوجب (قد) مع كل فعلٍ ماضٍ وقع حالاً وخلا منها، ونتأول كل ما جاء من ذلك، كما لا نجيز مجيئه من دونها على الإطلاق، وإنما يتحكم المعنى في ذلك كله.

وهذه القاعدة هي أنَّ مجيء الفعل حالاً بلفظ الماضي مقصود مع (قد)، ومن دونها، ومردّ ذلك كله إلى معنى عام يدل عليه الفعل الماضي في كلا التعبيرين، وهذا المعنى هو: تأكيد أنَّ هذه الحال ليست آنيّةً طارئة، وإنما هي موجودة في مَن اتصفوا بها قبل زمن ذكر الحال، واستمرت هذه الحال مع صاحبها ملازمة له حتى وقت ذكرها والتكلّم بها. وتأتي الحال بلفظ الفعل الماضي للدلالة على هذا المعنى ـــ والله تعالى أعلم ـــ. ثم تأتي (قد) للمعاني التي ذكرناها آنفاً، وهي: التحقيق، والتقريب، والتوقع.

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨٩ (مسألة ٦٣).

والحقيقة أنّنا لا يمكن أن نجزم بأن (قد) الداخلة على الفعل الماضي الواقع موقع الحال تفيد التقريب، وإنما تأتي للتحقيق، ويأتي معه التقريب أحياناً، وأحياناً للتوقع،أوكلاهما. وقد تجتمع فيها جميع هذه المعاني. أما القول إنَّ كل (قد) تدخل على الفعل الماضي الواقع موقع الحال تفيد التقريب فإنّه قول غير دقيق. ولا أرى وجهاً لتخصيصها بمعنى التقريب مع إطلاق هذا التخصيص، إذ لا مانع من أن تكون للتحقيق فقط، فهو المعنى الوحيد الذي لا يفارقها، فهو ملازم لها مع المعاني الأخرى، كما أنَّه يختص بالماضي حالاً كان أو غير ذلك، بل يأتي أحياناً مع المضارع، بينما ينحصر المعنيان الآخران في الفعل الماضي إذا وقع موقع الحال فقط. فالتحقيق أوسع استعمالاً من بقية المعاني، فلا مانع يمنع من مجيء (قد) مع الحال للدلالة عليه وحده. ويؤيد ذلك أنَّه ورد في كتاب الله عزَّ وجلَّ ما يدل على معنى التحقيق وحده في (قد) الداخلة على الفعل الماضي الواقع موقع الحال، ويتنافى مع معنى التقريب. من ذلك قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ** ﴾ (آل عمران:٤٠). فلا يُعقل أنَّ الكبر بلغ سيدنا زكريا قريباً من قوله: أنّى يكون لي غلام، بدليل أنَّه تعالى قال على لسان سيدنا زكريا عليه السلام في آية أخرى: ﴿... **وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيّاً** ﴾ (مريم: من الآية ٨).((والعِتِي من عَتِي يعتو: اليَبَس والقحول في المفاصل والعظام، وقال الراغب هو حالة ولا سبيل إلى إصلاحها ومداواتها))[1]، ومؤكد أنَّ بلوغه الكبر متصلٌ بزمن الحال في الآية؛ لأنَه وقت تكلمه لا يزال الكبر فيه، ولا يُعقل أن يكون كبر ثم انقطع عنه هذا الكبر، وهذا الاتصال يظهر جلياً من دون (قد).فمجيئها هنا للتحقيق والتوكيد ــ والله أعلم ــ. ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ**

[1] روح المعاني: ٦٦/١٦.

يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٧٥). فالفريق الذين كانوا يسمعون كلام الله تعالى، ثم يحرّفونه هم أهل الكتاب، وهذا الفعل يقع منهم من قبل أن يبعث الله مصطفاه سيّدنا محمّد ﷺ، فكيف يصح أن تكون حالهم هذه وقعت قريباً من زمن مخاطبته تعالى للمسلمين بقوله: ((أفتطمعون أن يؤمنوا لكم))، وإنما هو لتوكيد هذه الحال القديمة فيهم ــ والله أعلم ــ، واتصال هذه الحال بزمن التكلم ظاهر من دون (قد)؛ إذ لم ينقطع التحريف منهم إلى يومنا هذا. ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾** (قّ:٢٨). فتقديم الوعيد كان في الحياة الدنيا قبل أن يموتوا، وقوله: ((لا تختصموا)) في الآخرة، فلا يُعقل أن تقديم الوعيد كان في الزمن القريب من زمن مخاطبته تعالى لهم بقوله: ((لا تختصموا))، وإنما جيء بـ(قد) للتأكيد على تحقق هذه الحال منذ أن بعث لهم النبيين والله أعلم.

ولوعدنا إلى هذه الآيات للاحظنا أنَّ الأحوال كلها فيها دلالة على استمرار الحال منذ المضي، وحتى زمن ذكرها، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً من أنَّ الفعل الماضي يأتي حالاً مع (قد)، ومن دونها للدلالة على أنَّ تلك الحال قديمة، ومستمرة في أصحابها حتى وقت ذكرها. ففي الآية الأولى دلالة على أنَّ الكبر بلغه سابقاً، واستمر بلوغه فيه حتى مع قوله: ((ربِّ أنّى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر)). وفي الآية الثانية فإنَّ حال كونهم يسمعون كلام الله تعالى ثم يحرّفونه تحققت فيهم، واستمرت ملازمة لهم، وفي الزمن الذي خاطب الله تعالى المسلمين، وذكر لهم تلك الحال، فإنَّها لا تزال موجودةً في فئة منهم. وفي الآية الأخرى نجد أنَّ حال تقديمه تعالى للناس بالوعيد قائم منذ أرسل رسله حتى تقوم الساعة فيختصم الذين ظَلّوا، والذين اتبعوهم فأصابهم الظلال. والله تعالى أعلم.

وبعد أن ثبتت عندنا المعاني التي ذكرناها سابقاً لـ(قد)، صار لزاماً علينا أن نجزم بأنَّ (قد) إنما تأتي مع الفعل الماضي الواقع موقع الحال لأحد هذه المعاني، أو لأكثرها، أو لها كلها. وقد بيّنّا سابقاً أنّه لابد من معنى التحقيق مع جميع المعاني

الأخرى، كما بيّنّا أنَّه قد يؤتى بـــ(قد) لمعنى التحقيق فقط، فهو المعنى الـــرئيس، ولا بد منه، أما التقريب، والتوقع فقد ينضافان إلى التحقيق، وقد لا يُرادان أصلاً. فما جاء من دون (قد)، فالذي أراه ـــ والله تعالى أعلم ـــ أنَّه لا بـــد أن يكـــون السياق دالاً على معنى التحقيق فأغنى عن ذكر (قد). أما التقريب، والتوقع فإنَّهما إنْ أُريدا في تلك الحال، و لم تذكر (قد) للدلالة عليهما، فإنَّنا نجـــد الســـياق دالاً عليهما، وإنْ لم يُرادا في تلك الحال، فإنَّنا نجد أنَّ السياق يدلّ علـــى عـــدم إرادة التقريب في تلك الحال، لعدم قربها، وعدم إرادة التوقع فيها لعدم كونها متوقعـــة، فأغنت دلالة السياق على هذه المعاني عن ذكر (قد)، فحُذفت وأصـــبح ذكرهـــا زيادةً لا تأتي بجديد، والقرآن مترّه عن اللغو. والله أعلم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التوقع بمفرده أو متلازماً مع التقريب، لايمكـــن تحديـــده فيما حُذفت منه(قد)، أو فيما ذُكرت معه، إلّا ما ورد فيـــه أثـــر في الســـيرة، أو التفسير، أو غيرهما، كالآية (٦١ من سورة المائدة) التي سنذكرها لاحقـــاً. إذ لا نستطيع أن نجزم بأنَّ هذه الحال، أو تلك كانت متوقعة، أو غـــير متوقعـــة؛ لأنّ التوقع أمر مخصوص في المخاطب، هل كان متوقعاً هذه الحال أم لا؟، إلّا في بعض الحالات قد يمكن تحديد ما كان متوقعاً. فالتوقع معنى يأتي في حالات خاصـــة لا يمكن تعميمها؛ لأنّه يعتمد على السامع أو المخاطب، فقولنا: (قد قام زيد)، يحتمل أن يكون متوقعاً، إذا كان السامع متوقعاً قيام زيد. وفي الوقت نفسه يحتمـــل أن يكون غير متوقع إذا كان السامع غير منتظرٍ قيامه وغير متوقع ذلك. فمـــا كـــان متوقعاً يَشْكل تحديده عما لم يكن كذلك. يضاف إلى ذلك أنَّ انتفاء التقريب عن الحال يوجب انتفاء التوقع؛ لأنَّ التوقع لا بد معه من التقريب، وهذا لا يعـــني أنَّ كل ما كان قريباً كان متوقعاً، بل العكس صحيح. والله تعالى أعلم.

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه من أنَّ الفعل الماضي الواقع موقع الحال إذا خلا من (قد) فإنَّ السياق يغني عن معانيها، أنَّنا لو أخذنا بعض ما جاء من الماضي الواقع موقـــع

الحال مما خلا من (قد)، لوجدناه لا يحتاج إلى هذه المعاني؛ لدلالة السياق،والمعنى عليها، بل أحياناً نجد أنَّ دخولها لمعنى التقريب يفسد المعنى.

ومن أمثلة ما جاء من دون (قد)، قوله تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيّاً** ﴾ (مريم:٨)، فلا حاجة إلى معنى التحقيق؛ لأنَّ كونها عاقراً تحقق بعدم إنجابها، وعدم الإنجاب من عاقر أمر مؤكد لا يحتاج إلى تأكيده، ولا حاجة للتقريب، بل لو أُدخلت عليه(قد) وأُريد بها التقريب لما صلح المعنى أبداً؛ لأنَّ كونها عاقراً في الماضي القريب يتنافى مع عدم إنجابها؛ لأنَّه لو كان قريباً لأنجبت في الماضي البعيد قبل أن تكون عاقراً. وقد استمرت هذه الحال فيها من الماضي والى حد اللحظة التي ذكرها الله تعالى على لسان سيدنا زكريا عليه السلام، بدليل تعجب سيدنا زكريا عليه السلام حين بُشِّر بسيدنا يحيى عليه السلام فأغنى اتصالها بزمن الحال عن ذكر (قد). والله أعلم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ** ﴾ (هود:٤٢). فكون ابن سيدنا نوح عليه السلام في معزل يدل عليه أنَّه لم يكن مع سيدنا نوح عليه السلام ومن معه في السفينة؛ لذلك ناداه. فانعزاله في وقت المناداة متحقق، وتحققه مفهوم من السياق. كما أنَّ انعزاله لم يكن متوقعاً؛ لأنَّه في لحظة كهذه يغرق الله عزَّ وجلَّ فيها الأرض لا احد يتوقع أن ينعزل شخص، ويمتنع عن ركوب سفينة النجاة. كما يغني السياق عن معنى التقريب؛ لأنَّه لم يؤمن منذ البداية مع من آمن مع سيدنا نوح عليه السلام، فهو في معزل مسبقاً عنهم. ثم أنّ استمرار انعزاله حتى زمن مناداة سيدنا نوح عليه السلام له يُغني عن معنى التقريب؛ لأنَّه جعله متصلاً بالحال. والله أعلم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ** ﴾ (يوسف:٦٥). فحال كون بضاعتهم

مردودة إليهم لا يحتاج إلى تحقيق ردّها؛ لأنَّها كانت معهم وهم يخاطبون أباهم، فردّها متحقق يقيناً. وردّها لم يكن متوقعاً؛ لأنّ المخاطب وهو أباهم لم يكن متوقعاً ردّها، وهم لم يكونوا متوقعين ردّها وإلّا لما ذهبوا بها وتحمّلوا عناء السفر. وردّها لم يكن في الزمن القريب من نطقهم بالحال؛ لأنَّها رُدّت مذ كانوا في مصر، وقطعوا المسافات الطويلة والأيام قبل أن يصلوا إلى أهلهم ويخبروا أباهم حال بضاعتهم. وحال ردّها متّصل منذ ردّها في مصر، حتى قولهم: (هذه بضاعتنا رُدّت إلينا) وهذا يغني عن معنى التقريب؛ لاتصال الحال من الماضي إلى زمن التكلم. والله أعلم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ....** ﴾ (النساء: من الآية٩٠). فحصر صدورهم متحقق؛ لأنَّها نزلت في بني مُدلج ـــ كما ذكرنا سابقاً ـــ، وهم جاؤوا النبيّ ﷺ ضيّقة صدورهم عن قتال المسلمين، وقتال قومهم. ولا حاجة إلى التقريب؛ لأنَّه متحقق من دون (قد)، إذ لا يعقل أنَّهم ضاقت صدورهم، ثم بعد مدة من الزمن جاؤوا ليعاهدوا النبيّ ﷺ، بل حين حصل الضيق في صدورهم جاؤوا ليحددوا موقفهم من القتال. يضاف إلى ذلك أنَّ مجيئهم وتلك الحال مصاحبة لهم من قَبل المجيء يدل على أنَّ الحال موجودة فيهم قبل أن يأتوا، وأنَّها اتصلت من الماضي إلى زمن الحال. والله تعالى أعلم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ** ﴾ (يوسف:٤٥). فحال تذكره متحققة، بدليل أنَّه قال لهم: (أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون)؛ إذ لو لم يكن تذكره متحققاً لما طلب إرساله. وحال التذكر هذه قريبة، إذ كان الملك بحاجة إلى تأويل رؤياه، فلما تذكر سيدَنا يوسف عليه السلام جاءهم طالباً إرساله، فلا يُعقل أنَّه تذكر وبعد مدة قال لهم أن يرسلوه؛ لأنَّ في ذلك خدمة للملك، ومعلوم أنَّ كثير من الناس يتسابقون بأسرع ما يمكنهم لخدمة الملوك طلباً لإكرامهم، أو القرب منهم. فدل هذا على أنَّ حال تذكره قريبة

من طلب إرساله. وهي مستمرة معه منذ تذكَّرَ حتى قال (أنا أنبئكم...) فاتصلت بزمن التكلم. والله تعالى أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾ (البقرة:٢٨). فالحال متحققة؛ لأنَّ كل إنسان حاله عدم، ثم خلقه الله تعالى، ثم يميته، ثم يحييه، ثم يرجعه إليه. وهي غير قريبة من زمن الحال؛ لأنَّ كونهم أمواتا ثم أحياهم ليس قريباً من زمن قوله: (كيف تكفرون بالله)، وهي غير متوقعة بالنسبة للمخاطبين؛ لأنَّهم كافرون، فهم لا يؤمنون بأنَّ الله خلقهم، وأنَّه يميتهم، ولا يؤمنون بأنَّه يبعثهم يوم القيامة؛ بدليل قوله تعالى على لسانهم: ﴿ **إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ** ﴾ (الدخان:٣٥). فهم غير متوقعين لذلك، وإلّا لو توقعوه وآمنوا لما قال لهم: (كيف تكفرون)، لذلك ذكرهم بهذه الحال لعلهم يتفكرون ويؤمنون. والله تعالى أعلم. وهذه الحال مستمرة فيهم حتى زمن قوله: (كيف تكفرون)، فكل واحد منهم حاله في الماضي ميتاً ثم أحياه، فهو لا يزال حيّاً حين خاطبه، ثم يميته ثم يحييه ثم يبعثه. فهي حال قائمة في كل إنسان من قبل أن يُخلق إلى أن يُبعث. والله تعالى أعلم.

والشواهد في ذلك كثيرة يطول الحديث عنها، ويصعب حصرها في هذا البحث؛ لذا نكتفي منها بهذا القدر[1]. وما ذكرناه ينطبق عليها كلها ـــ فيما بدا لي والله تعالى أعلم ـــ.

أمّا إذا لم تكن في السياق دلالة على هذه المعاني، وجب ذكر(قد) لإرادة المعنى الذي وُضعت لأجله. ولو حُذفت مما ذُكرت فيه لاختل المعنى، وصار فيه لبسٌ. والله تعالى أعلم. ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ**

---

[1] ينظر المزيد من الشواهد (على سبيل التمثيل لا الحصر): البقرة: ٩٣، آل عمران: ٨٦، النساء: ٢٠، الأنعام: ٢٥، ٩٤، الأعراف: ١٤٨، ١٧١،يونس: ٧، يوسف: ٢٥، إبراهيم: ٤٨، الكهف: ٤٧، الشعراء: ١١١، النمل: ٢٣، الزمر: ٧٣، فصلت: ٣٣، الزخرف: ١٦، الأحقاف: ١٠،الطور: ١٨، الإنسان: ١٤.

وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾(الأنعام: ١١٩). وهذه الآية نزلت؛ لأنَّ بعض أهل الضلال من المشركين ((كانوا يقولون للمسلمين: إنَّكم تزعمون أنَّكم تعبدون الله، فما قَتَلَ اللّهُ أحق أن تأكلوه مما قتلتم انتم))[1]، فذكرت الحال في الآية مع (قد) لإرادة معنى التحقيق؛ لأنَّه تعالى أراد أن يؤكد لهم أنَّ ما حُرّم عليهم، ما فصّله سابقاً في قوله: **﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾** (المائدة: من الآية٣)، وليس كما قال المشركون، فكان لا بد من ذكر(قد) ولا يمكن حذفها؛ لأنَّهم يعلمون ما فصّله الله تعالى سابقاً، وما أرادوه هو التأكد، فأكد لهم بـ(قد). والله تعالى أعلم.

ومثال ما ذكرت فيه (قد) للدلالة على التقريب قوله تعالى: **﴿...قَالُوا وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَرِنَا وَأَبْنَآئِنَا... ﴾** (البقرة:من الآية٢٤٦). وذكرت (قد) معه لإرادة معنيي التحقيق، والتقريب؛ لأنَّ جالوت وجنوده هم الذين أخرجوهم من ديارهم، واسروا من ملوكهم أربعمائة وأربعين رجلاً[2]؛ لذلك طلبوا من نبيهم القتال. فإخراجهم من ديارهم قد تحقق بـ(قد)، مع دلالة التقريب؛ لأنَّه لا يُعقل أن يُخرجوا من ديارهم، ويُؤسر منهم هذا العدد، ثم بعد زمن بعيد يقاتلون لأجل ذلك، لا سيّما أنَّهم ليسوا قلّة؛ لأنَّ طالوت حدد أوصافاً لمن يقاتل معه، فاجتمع له على هذه الأوصاف ثمانون ألفاً من الشباب[3]. فقولهم: (ما لنا ألّا نقاتل...وقد أُخرجنا من ديارنا) أرادوا به القتال لقرب إخراجهم من ديارهم، واسر أبنائهم من الملوك، فأفادت (قد) التحقيق، والدلالة على اتصال زمن حال إخراجهم بزمن طلبهم القتال. ولو حُذفت (قد) من الجملة

---

[1] الكشاف: ٢/٤٧.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٢٣.

[3] ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٢٥.

الحالية، لاحتمل أنَّ إخراجهم كان بعيداً، ثم في ذلك الزمن أرادوا أن يثاروا، وهذا لا يُعقل من قوم بهذه القوة، وهم أنفسهم طالبوا بالقتال. والله تعالى أعلم.

ومما جاءت (قد) فيه جامعة للمعاني الثلاثة (التحقيق، والتقريب، والتوقع)، قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا ءامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ**﴾ (المائدة:٦١). وقد نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على سيدنا رسول الله ﷺ، فيظهرون له الإيمان ويخفون في باطنهم الكفر، فيدخلون والكفر في قلوبهم، ويخرجون وهو فيها من دون أن يتّعظوا بشيء مما كان سيدنا رسول الله ﷺ يتكلم به[1]، وكان سيدنا رسول الله ﷺ يعلم ما في قلوبهم من النفاق، فتوقع أن يظهر الله ما كتموه فنزلت هذه الآية. وقد ذكر سبحانه حالين لهم هما (وقد دخلوا بالكفر)، و(قد خرجوا به)، فجمعت (قد) في هاتين الحالين معنى تحقق دخولهم بالكفر وخروجهم به، ومعنى التوقع؛ إذ كان ﷺ متوقعاً لإظهار حالهم. ومعنى التقريب، إذ كانت حالهم هذه قريبة من إظهار الله تعالى لها متصلة بزمن ذكرها، إذ كانتا الحالين اللتين دخلوا بهما فنزلت الآية لإظهارهما. وعبّر الزمخشريّ عن ذلك بقوله: ((...ولذلك دخلت (قد) تقريباً للماضي من الحال. ولمعنى آخر: وهو أنَّ إمارات النفاق كانت لائحة عليهم، وكان رسول الله ﷺ متوقعاً لإظهار الله ما كتموه، فدخل حرف التوقع))[2].

والحال في الآيات السابقة مستمرة من زمن اتصاف صاحب الحال بها، ومتصلة بالزمن الذي ذُكرت فيه في هذه الآيات؛ لأنَّها لا تزال قائمة في اللحظة التي ذكرها سبحانه وتعالى فيها. والله أعلم.

---

[1] ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٢/١.

[2] المصدر والصفحة أنفسهما.

نتائج البحث

لقد توصل هذا البحث إلى النتائج الآتية:

١. إثبات معنى التحقيق لـــ(قد) مع الفعل الماضي الواقع موقع الحال، وأنَّها تـــأتي معه أحياناً لهذا المعنى فقط من دون أن يضاف إليها معنى آخر. وقد أوردنا شواهد من القرآن الكريم على ذلك.

٢. التوصل إلى معنى عام يدل عليه الفعل الماضي الواقع موقع الحال، وهو أنَّ المراد من هذه الحال أنَّها موجودة فيمن اتصفوا بها قبل زمن ذكرها، وظلت ملازمة لهم حتى وقت ذكرها، فاتصلت بالحال.

٣. ما لم تذكر معه (قد)، فإنَّ سياق الآية يدل على معنى من معانيها، أو أكثر، أو يدل على انتفاء ذلك المعنى، فتغني دلالة السياق على معاني (قد)، عن ذكرها.

٤. رَدَّ هذا البحث كثيراً من الآراء إلى أصحابها، وحدد عدداً من الأقـــوال الـــتي نُسبت إلى بعض النحاة وهم لم يقولوا بها، ونجد هذه الآراء مبثوثة في صـــفحات هذا البحث.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، نشر مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ط ٢، ١٩٥٣م.

٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٧٩١هـ)، دار الفكر، بيروت، د. ت.

٦. البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د.زكريا عبد المجيد النوقي، د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٧. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاوه، د.ت.

٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩. الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ(، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

١٠.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ)، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م.

١١. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان(ت١٢٠٦هـ)، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

١٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر ط١٤، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

١٤. شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك، والمسمى: (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): أبو الحسن علي بن محمد الأشموني(ت٩٢٩هـ)، طُبع مع حاشية الصبان.

١٥. شرح التسهيل: ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيّد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٦. شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٧. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، د.ت.
١٨. شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.
١٩. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: أبو العباس احمد بن الحسين الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، نشر دار الأنبار، بغداد، الرمادي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٢٠. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، د.ت.
٢١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زَهوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٢٢. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، نشره ج. برجشتراسر، دار الهجرة، د.ت.
٢٣. مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي (ت٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٥م.
٢٤. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تقديم وتعليق إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٢٥. معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٦. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٢٧. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٢٨. مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٩. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣٠. المقتضب: أبو العباس المبرد(ت٢٨٥هـ(، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٣١. النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير بن الجزري(ت ٨٣٣هـ)، تصحيح علي محمد الضبّاع، مطبعة مصطفى محمد، مصر،نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.